كفاءة القرار الاستثماري في العراق - محافظة ذي قار/ دراسة حالة

عدنان محمد الشدود
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ذي قار

المقدمة

تستلزم الضرورة أن يكون القرار الاستثماري رشيدا ولكي يكون كذلك لابد وان نستند على مجموعة من الأسس التي في مقدمتها اعتماد إستراتيجية ملائمة والاسترشاد بالأسس العلمية القائمة على توظيف المنهج العلمي أمام مبدأ تعدد الخيارات (البدائل الاستثمارية) سواءً كان في المجال الاستثماري المناسب والإدارة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال.

انما التقدم يتمحور في النظر إلى المشروع الاستثماري من وجهة نظر تجارية القائمة على المبادلة بين العائد والمخاطرة لكن بالتأكيد ان المشروع الاستثماري هو خلية في جسم المجتمع الذي يعمل فيه وليس كيان منعزل الأمر الذي يستلزم تقييم المشروع من وجهة نظر المجتمع بإثارة المباشرة وغير المباشرة وهذا هو جوهر التقييم الاجتماعي للقرار الاستثماري.

إن الهدف من هذا البحث هو الوقوف على الجوانب الأساسية في تحديد الأولويات بين مجموعة من الخيارات المطروحة وبما يتفق مع الإستراتيجية العامة للدولة . وعندما تكون الموارد المالية المخصصة للاستثمار محدودة عندئذ تصبح عملية تحديد الأولويات ضرورية جداً وهذا يقودنا ويصبح لزاما علينا الاسترشاد بمشورة الاختصاص في هذا المجال.

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادهاعدم كفاءة القرار الاستثماري في العراق ساهم بانخفاض كفاءة الاستثمارات اقتصاديا واجتماعيا خاصة في المحافظات التي تعاني من درجة محرومية عالية كمحافظة ذي قار على الرغم من امتلاكها للعديد من الممكنات والموارد الطبيعية والبشرية والمادية .

هدف البحث

تنطلق توجهات الاستثمار في الخطط الاقتصادية من مبدأ الأولويات للمشاريع والقطاعات وصولا لهدف مستقبلي تكون فيه السياسة الاستثمارية داعمه لهدف التوازن بين مبدأ العدالة الاجتماعية (بالنسبة للخدمات والبنى التحتية) والكفاءة الاقتصادية (بالنسبة للأنشطةالإنتاجية) وصولا لهدف مستقبلي يتمثل بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للاقتصاد. هذه الكينونة تفرض بالضرورة ان يكون قرار الاستثمار سليماً ومستنداً على أسس رصينة بغرض الاستخدام الأمثل للموارد النادرة.

مشكلة البحث

يمكن إيجازمشكلة البحث في النقاط التالية:

1- إن القرارات الاستثمارية الحكومية لم تستند إلى المعايير الاقتصادية والاجتماعية .

2- لم تسعى السياسة الاستثمارية إلى دعم اللامركزية الإدارية التي تقوم عليها فلسفة الدولة بعد التغيير السياسي في العراق. وبالتالي عدم تعزيز الهدف المكاني للحظة من خلال برنامج تنمية الأقاليموعدم قدرة السلطات المحلية في المحافظات في عملية إعداد وتحديد الأولويات التنموية.

3- أظهرت نتائج تحليل الحرمان التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاءإن محافظة ذي قار تحتل مرتبة عالية في نسب الحرمان لجميع القطاعات الأساسية ولذلك تم دراسة هذه المحافظة كدراسة حالة.

نطاق الدراسة

تناولت الدراسة الواقع الاقتصادي والموازنة العامة والموازنة الاستثمارية في العراق ومحافظة ذي قار للمدة التي تلت تغيير النظام السياسي السابق واحتلال العراق من القوات الأجنبية بعد 9 / 4 / 2003 .

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي وفي ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الاطار النظري :

اولاً: ماهية القرار الاستثماري

ثانيا : أنواع القرارات الاستثمارية
ثالثا : دورة حياة القرار الاستثماري
رابعا : الاطار العام للتقييم الاجتماعي
خامسا : القرار الاستثماري على المستوى الجزئي والكلي
المطلب الثاني : الواقع الاستثماري في العراق
أولا : أهمية الاستثمار
ثانيا : أهمية القرار الاستثماري في العراق
ثالثا : الموازنة العامة في العراق 2004 - 2012
رابعا : السياسة الاستثمارية في خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014
المطلب الثالث : الواقع الاستثماري لمحافظة ذي قار
أولا : الواقع الاقتصادي في محافظة ذي قار
ثانيا : البرامج الاستثماري في محافظة ذي قار
1- برنامج المنهاج الاستثماري
2- برنامج تنمية الأقاليم
3- برنامج انعاش الاهوار
الاستنتاجات والتوصيات
أولا : الاستنتاجات
ثانيا : التوصيات

المطلب الاول : الاطار النظري

أولاً : ماهية القرار الاستثماري :

ان نجاح المشروع الاستثماري يتوقف إلى حد كبير على مدى سلامة القرارات الاستثمارية Decisions Investment التي تم اتخاذها في بدء حياة المشروع ويعود هذا إلىان القرارات الاستثمارية تتميز عن القرارات التشغيلية بمجموعة من الحقائق تجعلها اكثر خطورة فهي قرارات يترتب عليها مجموعة من الأعباء والتكاليف الثابتة ليس من السهل تعديلها او الرجوع عنها اذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات .لذلك يعد القرار الاستثماري من القرارات الهامة بل ربما لا يكون هناك قرار في قطاع الأعمال اهم ولا اخطر منه . ومن تلك الرؤية لأهمية القرار الاستثماري يعرف بانه ((عملية تقييم المشاريع الاستثمارية المقامة واختيار المشاريع الرابحة وتحديد حجم الموازنة الرأسمالية المثلى Optimal Capital Budgeting)) (د. العامري ، 2007، 355).

بينما يرى آخرونان القرار الاستثماري هو المشروع كفكرة تخضع للدراسة والتقييم ، الأمر الذي يعني القبول أو الرفض لهذه الفكرة في ضوء تعظيم وخلق القيمة عندما تكون قيمة الاستثمار اعلى من كلفته في السوق . ان هذا التحديد الدقيق لمصطلح المشروع على قدر كبير من الأهميةلأنه يعطي الأساس التحليلي العميقلفهم عملية تقييم القرارات الاستثمارية ، فتقييم القرارات الاستثمارية إنما هي دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.(د. كداوي، 2008، 20)

ثانياً :أنواع القرارات الاستثمارية :

تصنف القرارات الاستثمارية بموجب التصنيف الشائع :

ا- قرارات الإحلال (الاستبدال): تعد هذه القرارات من القرارات البسيطة التي يمكن اتخاذها فالمنشآت لديها فكرة جيدة عن التكاليف في حالة الاستبدال او في حالة عدم الاستبدال ، وبالتالي فالمنشاة يمكن ان تتنبأ بنتائج معظم قرارات الاستبدال بدرجة عالية من الثقة .

ب- قرارات التوسع : تتضمن هذه القرارات شراء موجودات إضافية وفق نوع الموجودات المستخدمة في المنشاة فهي قرارات تتضمن درجة عالية من عدم التأكد .

ج- قرارات التحديث : هي قرارات يتم بناءها على تقديرات افتراضية لا تتوفر للمنشاة اي بيانات تقريبية عنها وبالتالي تنضوي على درجة كبيرة من المخاطرة .

ثالثا : دورة حياة القرار الاستثماري :

تمر المشاريع الاقتصادية بعدد من المراحل عادة ما يشار اليها بدورة حياة القرار الاستثماري والتي يمكن تصويرها بالملحق (1) (د.كداوي،2008، 41).

رابعا : الاطار العام للتقييم الاجتماعي للقرار الاستثماري:

ان المشروع هو خلية في جسد المجتمع الذي يعمل فيه وليس كيان منعزل الأمر الذي يستلزم تقييم المشروع من وجهة نظر المجتمع وذلك عبر الأخذ بكل الآثار المباشرة المترتبة عليه ، وكذلك الآثار غير المباشرة وهذا هو جوهر التقييم الاجتماعي للمشروعات (د. كداوي ،2008 ، 159).

ونظرا لأهمية هذا النمط من دراسة المشروعات فان الاطار العام والتقييم الموضوعي والعلمي للمشروعات وبخاصة الحكومية يجب ان يمر بخمس خطوات هي :

1- تحليل المشروع المطلوب إنشاءه .
2- تشخيص جميع الآثار المترتبة على المشروع سواء المرغوب فيها وغير المرغوبة الحاضرة او المستقبلية على المجتمع ككل .
3- تحديد القيم المالية لجميع هذه الآثاراذ تسجل التأثيرات المرغوبة كعائدات والتأثيرات غير المرغوبة كتكاليف .
4- تقدير القيم المالية للعوائد والتكاليف واحتساب العائد الصافي (العائد الكلي – التكاليف الكلية) .
5- اتخاذ القرار .

ان الهدف الأساس لأي مشروع استثماري هو المساهمة في دفع عجلة التنمية إلىالأمام وذلك من خلال نسبة مساهمته في زيادة الدخل القومي او زيادة القيمة المضافة الصافية ،وبالتالي المساهمة في رفع مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ككل . وبذلك يمكن الإشارةإلى اهم المعايير الاجتماعية لاختيار المشروعات :

1- معيار تعظيم الرفاهية الاجتماعية .
2- معيار رفع مستوى التشغيل .
3- معيار تعظيم التنمية المكانية .
4- معيار توفير النقد الأجنبي .

خامسا : القرار الاستثماري على المستوى الجزئي والكلي :

- يجب على المستثمر الإحاطة بالسياسات الضريبية وسياسة الدعم والأسعار الجبرية التي قد تنتهجها الحكومة وما يصاحب هذه السياسات من تغيرات متوقعة تؤثر في تصميم المشروع الاستثماري وصناعة القرارات الاستثمارية .
- يجب على المستثمر ادراك العلاقة بين المشروع والاقتصاد الذي يعمل فيه اذان تأثير الظواهر الاقتصادية الجزئية او الكلية يزداد كلما ازداد حجم المشروع ونما حجم السلع والخدمات التي يستخدمها المشروع او يقدمه للاقتصاد ككل وكلما ارتفعت درجة التأثير الإيجابي للمشروع نحو تحقيق الأهداف المحددة من قبل السلطات سواء على المستوى القطاعي او المستوى الوطني كلما حظي المشروع على التشجيع والدعم الحكومي.(متاحة على شبكة المعلومات العالمية الأنترنت www.arab.api.orq).

المطلب الثاني : الواقع الاستثماري في العراق

أولا : أهمية الاستثمار :

يعد الاستثمار اهم متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي بعدما جرى تحول واسع في فلسفة ومضمون الاستثمار ، فلم يعد الاستثمار مجرد انتهاز فرصة استثمارية متاحة ، كما هو قائم في الفكر التقليدي بل تطور هذا الفكر إلى ابعد من ذلك حتى وصل إلى صناعة مدن استثمارية متكاملة بل وصناعة مستقبل أمة بكاملها .

إننا عندما نبحث في موضوع الاستثمار فإننا نبحث في الكثير من المفاهيم الاقتصادية المرتبطة به ، فعندما نقول ان هناك استثمار نقول ان هناك نمو اقتصادي ونشعر ان هذا النمو الاقتصادي هو نموا مواليا للفقراء ، وعندما نتكلم عن النمو وعن الاستثمار فإننا نضع مفاتيح الامل في ايدي جيش من العاطلين عن العمل .

لقد اصبح العراق بأمس الحاجة الى الاستثمار والى مصادر تمويله ولكن المناخ الاستثماري غير المواتِ سيخلق تحديا واقعيا أمامإمكانات تفعيل النشاط الاستثماري الحالي والمستقبلي . لذلك اصبح كل شيء فيه يخضع للتخطيط والتنظيم

والتنسيق والمتابعة ويتطلب رصد متغيراته ومستجداته ، ولم يعد من الجائز التعامل مع قضايا التنمية المستدامة بالعشوائية والارتجالية ونبتعد عن المناهج والأصول الخاصة بالاستثمار سواء من حيث النظرية العامة للاستثمار ، او من حيث طرق جذب الاستثمار والمستثمرين ، او من حيث الأدواتوالأساليبالاستثمارية .

ولهذا فان الاستثمار عمل جاد قائم على التخطيط الاستراتيجي الذي هو الأسلوب العلمي الذي تلجا اليهالإدارة في رصد وتوظيف الموارد المتاحة المحدودة وإدارتها وصولا للاالأهداف المنشودة .

ومن الجدير ذكره شيء رائع كتبه جون مينارد كينز في (كتابه النظرية العامة في النقود والتشغيل والفائدة) سنة 1936 ((ثمة من يظن ان مشاكلنا الاقتصادية هي ذات طابع بنيوي وليس لها علاج سريع ، لكني ارى انه لا يعترض سبيل ازدهار العالم ورفاهيته من عوائق بنيوية هامة سوى المبادئ البالية التي تشوش عقول الناس)) .(Keynes,1936)

وهذه المبادئ هي ذاتها ونفسها التي كانت في هاجس النظام السابق في العراق اتجاه الاستثمار وبخاصة الاستثمار الأجنبي الذي كان هاجسا سياسيا سلبيا ليس له أيأساس اقتصادي مما أدىالى تضارب اتجاهات كل من السياسة والاقتصاد ، هذه السياسة التي خلفت وراءها سيلا من الأزمات في مجال البطالة والفقر والتخلف .

ثانياً : أهمية القرار الاستثماري في العراق :

ان مسؤولية القرار الاستثماري قد جاءت من خلال الحرص على تحقيق أهداف الخطط التنموية في الوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب والمقترن بتحقيق اعلى كفاءة ممكنة للاستثمارات اقتصاديا واجتماعيا .

ان عملية المفاضلة بين المشاريع المقترحة جاءت من خلال تعدد هذه الأهداف و حجم المشاكل المطلوب وضع حلول لها وبين حجم الموارد المتوفرة .

فالعوائد النفطية تتنافس عليها اربع مسؤوليات مهمة هي الديون الخارجية (بضمنها التعويضات) والنفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية والميزانية الاستثمارية (خطة التنمية الاقتصادية). (زيني ، 2009 ، 471)

فكلما تقلصت مسؤولية الديون الخارجية ومسؤولية الإنفاق التشغيلي كلما توفرت موارد اكثر لمواجهة مسؤولية إعادة البناء والمسؤولية التنموية (علما ان المقصود بالنفقات الاستثمارية هي النفقات اللازمة لإعادة الأعمار) .

انتغييربرامج الاستثمار التنموية من اجل التنوع والتوسع الاقتصادي وخلق فرص العمل وتنمية الدخل الفردي يتوقف على دقة القرارات الاستثمارية المتضمنة لقرارات استراتيجية ، ومن هنا نستنتج أهمية عملية تحليل المشاريع Project analysis في تحديد واختيار بدائل الاستثمارات وفق معايير محددة وقادرة على تحقيق الأهداف المطلوبة .

ثالثا : الموازنة العامة في العراق(2004-2012) :

قد لا يختلف اثنان في أهمية الموازنة العامة للدولة كبيان حسابي يصور النشاط المالي من إيرادات ونفقات عامة فكل رقم في هذه الموازنة هو مؤشر وهو سياسة اقتصادية وهو هدف اجتماعي وسياسي ، فهذه الموازنات تحمل في طياتها بصمات الاقتصاديين وخبراء المالية العامة ، كذلك تعكس راي وفلسفة السلطة التشريعية يوم تعرض عليهم الموازنة لإقرارها والمصادقة عليها .

وقبل البدء في لغة الأرقام عن الواقع الاستثماري في العراق نود الإشارةإلى النقاط التالية :

1- ان الواقع الاقتصادي للبلد بعد 2003 يعكس موازنات يشوبها الغموض وعدم الدقة في التعبير عن اي متغير اقتصادي او سياسة اقتصادية فهو نشاط تحكمه الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية .
2- ان الشكل الحالي للموازنة للدولة تعرض وكأنها موازنة لمشروع استثماري خاص ، فالموازنة حينما تعرض يجب ان تتضمن البنود والأبواب والتفاصيل كافة فضلا عن وجود موازنات ملحقة .
3- شكل الإنفاق الجاري نسبة عالية من الإنفاق العام المتمثلة بالإنفاق على السلع والخدمات والرواتب والتحويلات التقاعدية وفوائد الديون الخارجية ، ومن خلال المراقبة لتوزيع الموارد بين الإنفاق الجاري والاستثماري جدول (1) تبين انها لم تعد تعتمد رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة ، اذاالأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية قد القت بثقلها على الإنفاق التشغيلي ما أثر على حجم المبالغ المخصصة للاستثمار خلال المدة (2004-2012) اذ كان متوسط ما خصص للاستثمار من الإنفاق العام لا يتجاوز (25%) على الرغم من حصول زيادات واضحة في الإنفاق الاستثماري بعد سنة 2010 وبما يقارب الـ 160 تريليون دينار .

جدول (1): إجمالي النفقات العامة للسنوات (2004-2012) مليار دينار.

السنوات	النفقات التشغيلية (1)	النفقات الاستثمارية (2)	اجمالي النفقات (3)	نسبة 2:3 (4)
2004	28547	5114	33661	%15
2005	28431	7550	35981	%21
2006	41691	9272	50963	%18
2007	39051	12675	51727	%25
2008	44190	15671	59861	%26
2009	59162	15017	74000	%20.2
2010	86900	23600	84500	%27.9
2011	66594	30066	96660	%31
2012	80000	37000	117000	%31.6

المصدر :

- السنوات (2004-2009) وزارة التخطيط ، لجنة السياسات الاقتصادية (ورقة السياسات وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية) ، ايار، 2009 .
- السنوات (2010-2012) وزارة المالية ، الموازنات العامة للدولة .

اذ بلغ معدل النمو المركب لحجم الإنفاق الاستثماري للمدة أعلاه حوالي (59.2 %) إلان نسب التنفيذ كما تشير اغلب تقارير وزارة التخطيط لا تتجاوز في اكثر الأحوال44 %) (د. جعفر ، 2009، 5)أما فيما يخص التوزيع القطاعي لأجمالي تكوين راس المال الثابت يبدو ان هناك تحيز واضح نحو الأنشطة الخدمية مقابل تذبذب واضح في نسبة مساهمة القطاعات السلعية وقد بلغت نسبة هذا التكوين حوالي (31.5 %) من إجمالي تكوين راس المال الثابت للأنشطة الاقتصادية الأخرى (د.جعفر ،2009، 8) .

4- ان إدارة السياسة المالية بالنهج الحالي وتأخير إقرار الموازنات يعني احتمال بروز بعض الأزمات .فمركزية القرار تجعل من عمليات إعداد الموازنة وإقرارها وتنفيذها عملية طويلة ومعقدة بسبب الإجراءات والمراحل التي تمر بها والتي غالبا ما تؤدي إلى تأخير عملية الصرف وتمنع وحدات الإنفاق من انفاق كل مخصصاتها في التوقيت المناسب ، وبخاصة الإنفاق الاستثماري وبما ان القانون لا يسمح بتدوير هذه المبالغ فهي اذا تسقط من الموازنة اللاحقة بدون ان يتم توظيفها ، يرافق مركزية القرار تعدد جهات الرقابة على كل مرحلة من مراحل الإنفاق ما يؤخر عملية الإنفاق ويدفع بالكثير من المسؤولين العزوف عن الإنفاق خوفا من ان يتهموا زوراً بالفساد والرشوة .ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي .

جدول (2): توقيتات الموازنات العامة في العراق (2007-2012)

السنة	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	مدة التأخير (يوم)
2007	12اذار 2007	71
2008	13اذار 2008	73
2009	13نيسان 2009	103
2010	22شباط 2010	53
2012	14 آذار 2011	74
المجموع العام	----	374

المصدر : - من إعداد الباحث، جريدة الوقائع العراقية (إعداد مختلفة) .

ثالثا : السياسة الاستثمارية في خطة التنمية الوطنية 2010-2012 :

1- الاستثمار الحكومي :

من الواضح انالإنفاق الجاري (التشغيلي) والاستثماري يمول وبدرجة تصل إلى اكثر من (90%) من العائدات النفطية لذلك فان التقديرات أساسا تعتمد على تقديرات أسعار النفط المنتج والمصدر والجدول التالي يوضح الصادرات النفطية المتوقعة في العراق للمدة (2010-2014).

جدول (3): الصادرات النفطية المتوقعة في العراق للمدة (2010-2014)

السنة	الكمية المصدرة (م.ب)	السعر (د.ب)*	قيمة الصادرات مليار دينار
2010	2150	60	55.089
2011	2300	63	61.880
2012	2500	68	72.588
2013	2800	68	81.310
2014	3100	68	90

المصدر :- وزارة التخطيط –خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 ،بغداد ، ك2/2009 ،ص: 24 .

*الدولار =1170 دينار لكل المدة

من خلال النظرة التاريخية وفي ضوء الالتزامات الحكومية اتجاه النفقات التشغيلية فان الموازنة العامة بإمكانها تخصيص (30%) من هذه الإيراداتللإنفاق الاستثماري وقد يتطلب الأمرإعادة النظر في التوجهات الاستثمارية في ضوء ما سيتحقق من نتائج وما سيتحقق من تغيير في الإيرادات النفطية وغير النفطية .

2- الاستثمار غير الحكومي :

يبلغ حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة والبالغ (9.3%) سنويا حوالي (217.6) تريليون دينار أي ما يعادل (186)مليار دولار . ويتوقع ان يمول شركاء التنمية (القطاع الخاص والأجنبي) ما مقداره (86) مليار دولار يتم إنفاقها بمختلف المجالات التي حددتها الخطة وفي الأنشطةالأخرى غير الواردة في الخطة لنشاطات التامين والمصارف والخدمات الشخصية الأخرى .

3- اهم ملامح السياسة الاستثمارية في خطة التنمية الوطنية (2010-2014) :

أ- ستكون السياسة الاستثمارية داعمة لهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

ب- يشترك الاستثمار الحكومي والاستثمار المحلي والأجنبي في تنفيذ أهداف الخطة الكلية والقطاعية وبنسبة مساهمة تصل الى (53.7 %) للاستثمار الحكومي وما مقداره (46.3%)للاستثمار الخاص والأجنبي خلال سنوات الخطة .

جـ- تنطلق توجهات الاستثمار في الخطة من مبدا الاولويات القطاعية مما سيعزز من الوصول لهدف مستقبلي يتمثل بالنمو القطاعي المتوازن ، وقد حظيت القطاعات الاقتصادية بالنسب التالية :

جدول (4): النمو القطاعي المستهدف للقطاعات الاقتصادية في الخطة (2010-2014)

القطاع	النمو القطاعي المستهدف
النفط	%15
الكهرباء	%10
الزراعة	%9.5
الصناعة	%5
النقل والمواصلات	%9

المصدر :

- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014) ، بغداد ، ك 2 ، 2009 ، ص 24 .

وتمثل القطاعات الأخرى مثل التربية والتعليم والصحة وقطاع البناء والتشييد باقي النسب .

د - تسعى السياسة الاستثمارية الى تعزيز الهدف المكاني للخطة من خلال تخصيص (14625)مليار دينار وبنسبة مقدارها (12.5%) من إجمالي تخصيصات الاستثمار الحكومي في الخطة لبرنامج تنمية الأقاليم تعزيزا لمبدا أساس يدعم اللامركزية ويعطي دورا اكبر للحكومات المحلية في الشأن التنموي .

هـ- تسعى السياسة الاستثمارية الى بناء الأنسانوتأهيله باعتبار الأنسان حجر الزاوية لأي تقدم اقتصادي واجتماعي وذلك من خلال تخصيص (22%) من البرنامج الاستثماري الحكومي للقطاعات الخدمية (ماء ، صرف صحي ،تربية ، تعليم ، صحة ، أنشطة رياضية ، سياحة ، وثقافة .

المبحث الثالث : الواقع الاستثماري في محافظة ذي قار :

1- الواقع الاقتصادي في محافظة ذي قار :

تتنوع مصادر العيش في محافظة ذي قار بحسب البيئة ، فسكان مناطق الريف يمتهنون الصيد وتربية الحيوانات والزراعة وقليل منهم يعملون في القطاع الحكومي ، في حين تنحصر الوظائف الحكومية والتجارة وبعض الصناعات البسيطة على سكان مناطق الحضر.

ومن الملاحظ ان المحافظة تفتقر إلى وسائل الإنتاج والمعامل التي توفر فرص العمل لأبنائها وتحويل مجتمعها من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، والقطاع الخاص يعاني هو الآخر من الضعف اذ يعتمد أساساً على وسائل الإنتاج التقليدية والاعتماد الكلي على التبادل التجاري المحلي والاستيراد الخارجي اذ تحولت أسواق المحافظة إلى سوق نشطة لتصريف البضائع والسلع الرخيصة والرديئة من دول الجوار، أما الزراعة فلازالت تراوح في مكانها لقلة الدعم المقدم للفلاحين والمزارعين وعدم استصلاح الأراضي فضلا عن الصعوبات التي يعانون منها للحصول على المحروقات والطاقة الكهربائية وشحة الموارد المائية .

كل هذه المعطيات مجتمعة تظهر الواقع الاقتصادي الضعيف والذي ينعكس سلبيا على حياة المواطنين ويولد وضعاً اقتصادياً متردياً كما سنرى ذلك عند استعراض درجة المحرومية لأبناء هذه المحافظة .

أما بخصوص الواقع النفطي في محافظة ذي قار فان المحافظة تمتلك خزين نفطي كبير وذلك لوجود عدد من الحقول النفطية الكبيرة كحقل الغراف والرافدين وحقل صبة وحقول أخرى غير مكتشفة اذ يقدر الاحتياطي النفطي بأكثر من (6) مليار برميل فضلا عن الكثير من المعادن والمواد الأولية الأخرى .ويبين الجدول التالي بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمحافظة ذي قار .

جدول (5): بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمحافظة ذي قار

البيان	التفاصيل
مساحة المحافظة	12900كم^2
عدد الوحدات الإدارية	20
عدد سكان المحافظة	1724000الف نسمة
عدد السكان المتوقع لعام 2020	2330الف نسمة
معدل النمو السكاني	%3.5
معدل النشاط الاقتصادي	%44
معدل البطالة	%30
نسبةالإعالة	%77.7

نسبة الأطفال الأيتام	%4.6
عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	27
عدد المشروعات الصغيرة	5862
نسبة الشحة في الماء الصالح للشرب	%30
نسبة الشحة في خدمات الصرف الصحي	%90
عدد رياض الأطفال	30
عدد المدارس الابتدائية	1165
عدد الطلاب (الابتدائي)	309302
عدد المعلمين (الابتدائي)	19693
عدد الطلبة (الثانوي)	114183
عدد المدرسين (الثانوي)	9042
عدد المعاهد التربوية	12
عدد الجامعات	1
عدد أعضاء الهيئة التدريسية (الجامعي))	682
الفجوة بين الذكور والإناث (جميع المراحل)	%79
الكلفة السنوية للتلميذ في تربية ذي قار	907000 دينار
عدد المؤسسات الصحية	133

المصدر : وزارة التخطيط ، وحدة تخطيط ذي قار ،الواقع التنموي لمحافظة ذي قار ، بيانات غير منشورة ،2010 .

ان ارتفاع درجة الحرمان في هذه المحافظة يأتي نتيجة للنقص الحاصل في الخدمات الأساسية المتعلقة في مجالات التعليم والصحة والبنى التحتية ، فهذه المحافظة التي يصل عدد السكان فيها حوالي (1924)الف نسمة حسب إحصاءات الحصر والترقيم الشامل في 2009 والمتوقع ان يصل إلى حوالي (2330)الف نسمة في 2020 ، إلا إنها لازالت تعاني من نقص في كافة مجالات الخدمات والبنى التحتية فهي بأمس الحاجة سنويا إلى بناء وتأهيل (100) مدرسة ، كما ان في هذه المحافظة اكثر من (250)الف نسمة لا يحصلون على الماء الصالح للشرب ، وان حوالي (8%) فقط من سكان المحافظة مخدومين بخدمات الصرف الصحي والمجاري .

ان درجة المحرومية التي تعيشها المحافظة تعد منطلق لإعادة توجيه برامج الاستثمار كافة من تنمية الأقاليم وانعاش الأهوار والمنهاج الاستثماري والمنح والمساعدات للنهوض بالمستوى المعيشي للسكان .يشتمل الدليل المعتمد حاليا لدرجة الحرمان على ستة مجالات هي التعليم والصحة والبنى التحتية والسكن والحماية والأمن الاجتماعي ووضع الأسرة الاقتصادي . ومما تجدر الإشارة له ان كل واحد من هذه المجالات يتضمن العديد من المؤشرات التي تعكس الصورة الحقيقية لمستوى درجة الدليل المعتمدة (وزارة التخطيط ،2010، 3)

جدول (6): نسب الحرمان من الحاجات الأساسية لمحافظة ذي قار

الحاجات الأساسية	نسب الحرمان
التعليم	35.8
الصحة	26.4
البنى التحتية	74.7
السكن	45.2
الحماية والأمن الاجتماعي	33.6
وضع الأسرة الاقتصادي	48.7
الدليل	42.1

المصدر :- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، خارطة الحرمان ،بغداد ،2010 ، ص3
وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، خارطة الحرمان ،بغداد ،2011 ، ص101 .

لقد جاءت محافظة ذي قار في المرتبة الرابعة من حيث دليل المحرومية البالغ (42.1) وهو اعلى من المتوسط البالغ (27.9) لإجمالي العراق ، وقد تقع في المستوىالأول مع المحافظات التي تعاني الحرمان (حسب الشدة) .

2- البرامج الاستثمارية في محافظة ذي قار :

ان إعادة الأعمار والنهوض بالخدمات العامة تتطلب جهود كبيرة تساهم بها جميع فئات المجتمع والإدارات العامة وعلى جميع المستويات ومن هنا ادركت الحكومة المركزية بضرورة توزيع السلطات على الحكومات المحلية لكي تلعب الدور الأساس في هذا الجانب ومن هذا المنطلق صدر قانون رقم 21 لسنة 2008 الذي منح المحافظات غير المنتظمة بإقليم على الصلاحيات التي تمكنها من أداء مسؤولياتها على اكمل وجه ، وفي المادة السابعة الفقرة (4) تخويل مجالس المحافظات حق :(رسم السياسة العامة للمحافظة بالتنسيق مع الوزارات المعنية في مجال تطوير الخطط المتعلقة بالمحافظة) .(قانون 21 لسنة 2008 ،)

وفي الفقرة الخامسة عشر خولها (بتحديد الأولويات في المجالات كافة وبرسم سياساتها ووضع الخطط الاستراتيجية لتنميتها بما لا يتعارض والخطط الوطنية) .

وأمام هذا التشريع والواقع أصبحت فلسفة الموازنة العامة للدولة ان تدعم اللامركزية الإدارية التي تقوم عليها فلسفة الدولة بعد التغيير السياسي من اجل تنمية المحافظات والأقاليم .

وعند مراجعة إجمالي التخصيصات لمحافظة ذي قار تبين ان هناك ثلاثة برامج استثمارية ترفد المحافظة بالأموال اللازمة لتنمية قطاعاتها وهي :

* المنهاج الاستثماري .
* برنامج تنمية الأقاليم .
* برنامج انعاش الأهوار .

- المنهاج الاستثماري :

سبق وان تم الإشارة إلى انخفاض نسبة تخصيصات المشاريع الاستثمارية من إجمالي الموازنة العامة للدولة والذي انعكس بدوره على تخصيصات الوزارات القطاعية في المحافظات ومنها محافظة ذي قار فقد بين الجدول (7) ان إجمالي ماتم تخصيصه لهذه المحافظة من المنهاج الاستثماري للمدة (2006-2011) بلغ حوالي (1091.222) مليار دينار وعلى الرغم من ازدياد نسبة النمو في هذه التخصيصات سنوياً ، إلا انه عند مراجعة هذه التخصيصات وتوزيعها على الوزارات بشكل نسبي نرى انماتم تخصيصه من الوزارات على المشاريع الاستثمارية في المحافظة هو قليل جداً بالنسبة للتخصيصات الاستثمارية التي تحصل عليها كل وزارة من الموازنة الاستثمارية العامة للدولة .

ان ارتفاع الكلف الاستثمارية للمشاريع يقودنا إلى القول ان المبالغ الاستثمارية المخصصة ضمن هذا البرنامج لا تكاد تتجاوز بضع مشاريع لان تكاليف بعضها قد يتجاوز الـ(200) مليار دينار كمشاريع البنى التحتية المتمثلة بمشاريع المجاري العملاقة بالمحافظة .

- برنامج تنمية الأقاليم :

انسجاما مع التوجه اللامركزي في إدارة الدولة العراقية فان جزء من مهام الوزارات القطاعية على صعيد إعداد وتنفيذ البرامج التنموية انتقل إلى المحافظات مما تطلب مشاركتها في عملية التخطيط وتحديد أولويات المشاريع في المحافظات وإدارة الموارد المتاحة فيها ، فقد تم توزيع هذه المبالغ بما يتناسب مع الكثافة السكانية للمحافظات (على الرغم من التحفظ الذي يمكن طرحه على هذا المؤشر) لانه يمكن الأخذ بمؤشر الحرمان كمنطلق لإعادة توجيه تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم إلى جانب مؤشر عدد السكان المعتمد حاليا مما يساعد ذلك في تحسين واقع مستوى الخدمات في المحافظات العراقية وبالتالي المستوى المعيشي للسكان (جعفر،2010، 10). والجدول (7) يبين ما تم تخصيصه ضمن هذا البرنامج للسنوات (2006-2012) بما يبلغ مقداره (1493) مليار دينار.

- برنامج انعاش الأهوار :

تأثرت هذه المناطق بأضرار جسيمة في تغيير واقعها السكاني الديموغرافي نتيجة السياسات الخاطئة التي مارسها النظام السابق فقد بدا البرنامج سنة 2006 إلا ان هذا البرنامج تلكا نتيجة لإجراءات روتينية في تحديد جهة التمويل و التنفيذ ، اذ تجدر الإشارة هنا إلى ان الصورة غير واضحة في تنفيذ مشاريع هذا البرنامج بالشكل الصحيح وذلك لتغيير جهة التنفيذ للمشاريع من سنة لأخرى .

ويبين الجدول (7) ان إجمالي تخصيصات هذا البرنامج للسنوات (2006-2011) قد بلغت حوالي (265) مليار دينار ، علما ان هذا البرنامج كما اشرنا أنفاً قد انخفضت تخصيصاته السنوية من (69) مليار سنة2006 إلى (18) مليار سنة 2011 ، وأمام هذه المعطيات نود ان نبين مايلي :

1- الجانب الذي يجب الإشارة اليه هو التوزيع القطاعي لإجمالي التخصيصات في المحافظة .اذ يبين الجدول (8) ان قطاع المباني والخدمات قد استحوذ على ما نسبته كمتوسط من إجمالي التخصيصات للسنوات (2007-2009) حوالي (49%) يليه القطاع الصناعي ، أما قطاع التربية والتعليم فقد بلغ متوسط التخصيصات لنفس المدة نسبة لا تتجاوز (10%) من إجمالي التخصيصات الاستثمارية ولكافة البرامج الاستثمارية .

2- ان انخفاض نسب التنفيذ للمشاريع الاستثمارية في المحافظة والذي يعزى إلى مجموعة من العوامل المتعددة الناجمة عن عجز الأجهزة التنفيذية للتخطيط لمثل هذه المشروعات فضلا عن نقص الخبرة لدى الشركات المنفذة وتأخر وصول التخصيصات لارتباط ذلك بالتأخير على إقرار الموازنة العامة .

3- انخفاض حصة الفرد الواحد من إجمالي التخصيصات للسنوات (2006-2009)وكما يشير الجدول (9) لذلك ، اذ بلغ متوسط حصة الفرد الواحد من إجمالي التخصيصات للسنوات أعلاه حوالي (230000)دينار مما يعكس درجة الحرمان التي تعرض لها أبناء المحافظة وعدم الاستفادة من هذه التخصيصات بشكل فاعل وكفوء .

جدول (7): المبالغ المخصصة للبرامج الاستثمارية في محافظة ذي قار للسنوات(2006-2012) (مليار دينار)

السنة	المنهاج الاستثماري	تنمية الأقاليم	برنامج انعاش الأهوار	المجموع
2006	75.865	179	69	323.865
2007	122.813	174	60	356.813
2008	191.607	259	40	490.607
2009	187.587	168	63	409.587
2010	233.750	165	15	413.750
2011	279.700	183	18	480.600
2012	-----	365	----	365
المجموع	1091.222	1493	256	2840

المصدر :- جعفر ،د.علاءالدين ،مصدر سابق ، بغداد ، ص:4 .

جدول (8): النسبة المئوية للتوزيع القطاعي لإجمالي التخصيصات الاستثمارية في ذي قار للسنوات (2007- 2009) .

القطاع	% 2007	% 2008	% 2009
الزراعي	9.8	13.8	28.3
الصناعي	26.7	18.4	15.1
النقل والمواصلات	3.2	9	6.6
المباني والخدمات	45.5	57.2	44.5
التربية والتعليم	14.8	9.7	5.5
	100	100	100

المصدر : وزارة التخطيط ، الواقع التنموي لمحافظة ذي قار ، بيانات غير منشورة ، 2010.

جدول (9): حصة الفرد الواحد من إجمالي التخصيصات للسنوات (2006-2009)

السنة	إجمالي التخصيصات	حصة الفرد (الف دينار)
2006	323.865	210
2007	356.813	204
2008	490.607	283
2009	409.587	233

المصدر : - من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (7) والمجموعات الاحصائية للسنوات 2006 و 2009 .

4- انعكس انخفاض إجمالي الاستثمارات المخصصة للمحافظة على واقع الحرمان من الحاجات الأساسية فقد بلغ دليل الحرمان لمحافظة ذي قار (42.1%) ، وتأتي في المرتبة الرابعة بين محافظات العراق بعد ميسان والمثنى والقادسية ، ويبين الجدول أدناه نسب الحرمان من الحاجات الأساسية لمحافظة ذي قار سنة2007 ويرتفع عن متوسط درجة المحرومية لإجمالي البلد البالغ (27.9%).

جدول (10): نسب درجة الحرمان للحاجات الأساسية لمحافظة ذي قار 2007

القطاع	النسبة %
التعليم	35.8
الصحة	26.4
البنى التحتية	74.7
السكن	45.2
الحماية والأمن الاجتماعي	33.6
وضع الأسرة الاقتصادي	48.7
الدليل	42.1

المصدر :- جعفر ،د.علاء الدين ، السكان ودرجة المحرومية في المحافظات ، وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بغداد ، 2010 ، ص 4 .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية :

1- ان نجاح المشروع الاستثماري يعتمد على سلامة القرارات الاستثمارية والتي تتميز عن القرارات التشغيلية في العديد من الحقائق تجعلها اكثر خطورة لكونها قرارات يترتب عليها أعباء وتكاليف ثابتة كثيرة .

2- هناك العديد من المعايير الاجتماعية ، فضلا عن المعايير الاقتصادية تسهم في عملية اختيار المشروعات الاستثمارية الفاعلة .

3- ان دوافع القرارات الاستثمارية في العراق التي يعتمد في تغطيتها على العوائد النفطية تتسم بالكثير من الغموض ويشوبها عدم الدقة لخضوعها للعديد من المتغيرات الداخلية والخارجية .

4- افتقار اقتصاد محافظة ذي قار إلى العديد من المشاريع الإنتاجية على الرغم من توفير العديد من الإمكانات والموارد الطبيعية والمادية والبشرية لتسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض درجة المحرومية ومكافحة الفقر والبطالة التي يعاني منها أبناء المحافظة .

ثانيا : التوصيات :

أكدت الدراسة على مجموعة من التوصيات منها :

1. البحث عن بدائل تنموية جديدة لرفد الموازنة العامة بالموارد المالية لمواجهة المتغيرات الخارجية التي يعاني منها اقتصاد العراق الوحيد الجانب كانخفاض أسعار النفط أو تدهور المحيط الإقليمي سياسيا أو اقتصاديا كون العراق من المناطق المحصورة اذا استبعدنا منفذ الخليج العربي الذي لا يتجاوز كيلو مترات معدودة .
2. التعجيل في إقرار الموازنة العامة للدولة كون عمليات إعداد الموازنة وإقرارها وتنفيذها عملية طويلة ومعقدة بسبب الإجراءات والمراحل التي تمر بها والتي غالبا ما تؤدي إلى تأخير عملية الصرف وتمنع وحدات الإنفاق من انفاق كل مخصصاتها في التوقيت المناسب ، وبخاصة الإنفاق الاستثماري وبما ان القانون لا يسمح بتدوير هذه المبالغ فهي اذا تسقط من الموازنة اللاحقة
3. زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاعات المهمة المساهمة في التنمية البشرية لرفع مستوى الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأبناء المحافظة وتوفير مصادر دخل إضافية عن طريق توفير فرص عمل في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع التربية والتعليم والصحة .

المصادر والمراجع :

1- العامري ’د0محمد علي ,الإدارة المالية ,ط1 , دار المناهج للنشر والتوزيع , الأردن ,2007 0

2- جريدة الوقائع العراقية , بغداد, إعداد مختلفة 0

3- كداوي ,د0طلال ,تقييم القرارات الاستثمارية ,دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ,الأردن,2008 0

4- زيني ,د0محمد علي ,الاقتصاد العراقي –الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ,الطبعة الثالثة ,دار الملاك ,بغداد , 2009 0

5- جعفر ,د0علاء الدين ,السكان ودرجة المحرومية في المحافظات ,وزارة التخطيط ,دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ,بغداد ,2010 0

6- جعفر ,د0علاء الدين ,مرونات النمو القطاعية وإعادة توزيع الاستثمارية في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الإجمالي ,وزارة التخطيط ,دائرة الاستثمار الحكومي ,بغداد ,2009 0

7- مطر, د0محمد ,أدارة الاستثمارات- الإطار النظري والتطبيقات العلمية ,ط5 ,دار وائل للنشر ,الأردن,2009 0

8- وزارة التخطيط ,لجنة السياسات الاقتصادية (ورقة السياسات وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية) بغداد ,أيار /2009 0

9- وزارة التخطيط ,لجنة السياسات الاقتصادية ,خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ,2011 0

10- وزارة التخطيط,الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , خارطة الحرمان , بغداد , 2009 0

11- وزارة التخطيط ’ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المجموعات الإحصائية للسنوات , (2006-2009) 0

12- وزارة التخطيط , دائرة الاستثمار الحكومي , بغداد , 2009 0

13- وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010- 2014) , بغداد ,2009 0

14- وزارة التخطيط ، وحدة تخطيط ذي قار , الواقع التنموي لمحافظة ذي قار , بيانات غير منشورة , 2010 0

15- شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) القرار الاستثماري على المستوى الجزئي والكلي الموقع : 0www.arab.api.orq

16- Keynes , john Maynard ,The General theory of Employment ,Interest , and Money ,New York: Harcourt , Brace and Company , 1936.

دورة حياة القرار الاستثماري

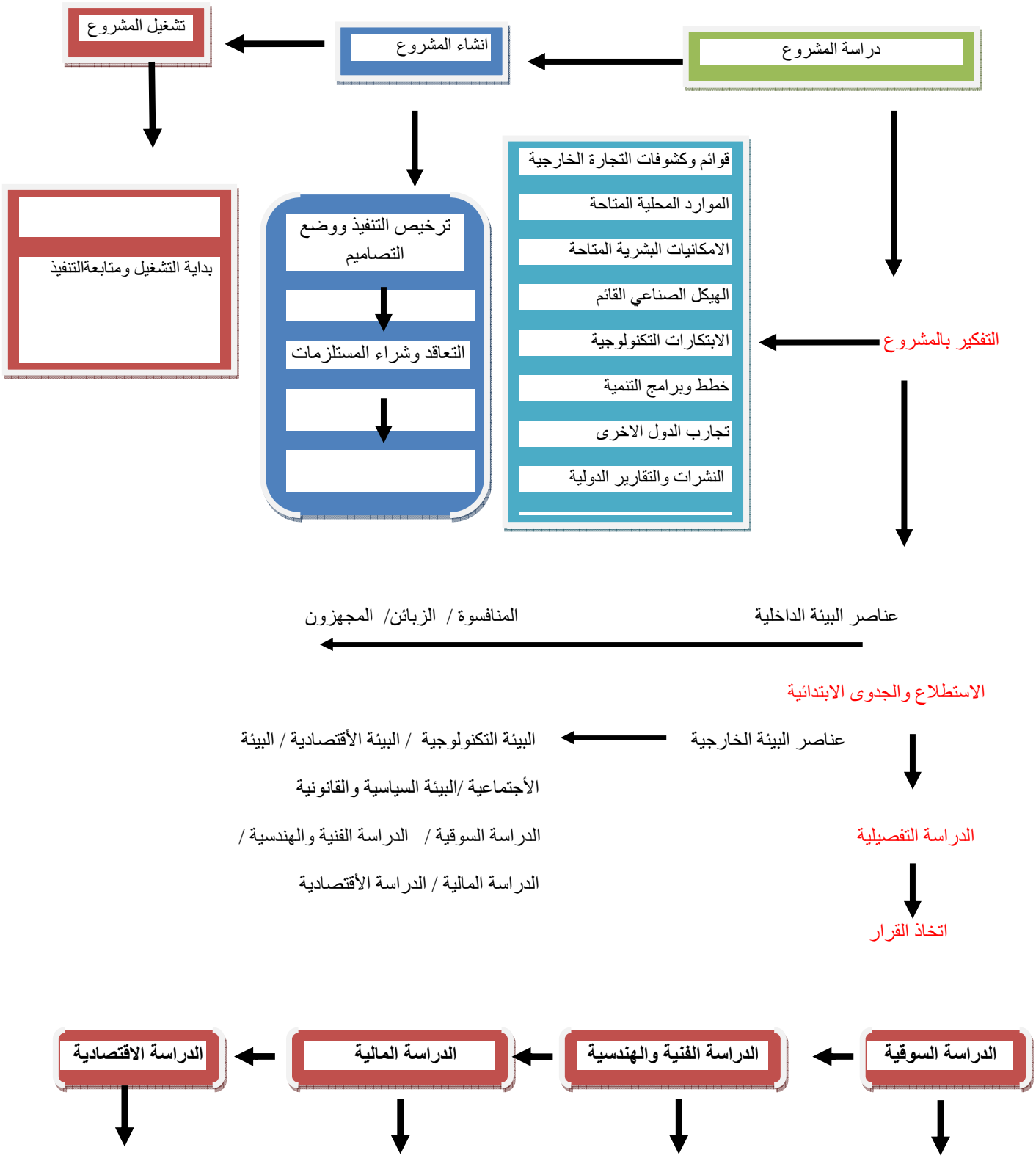

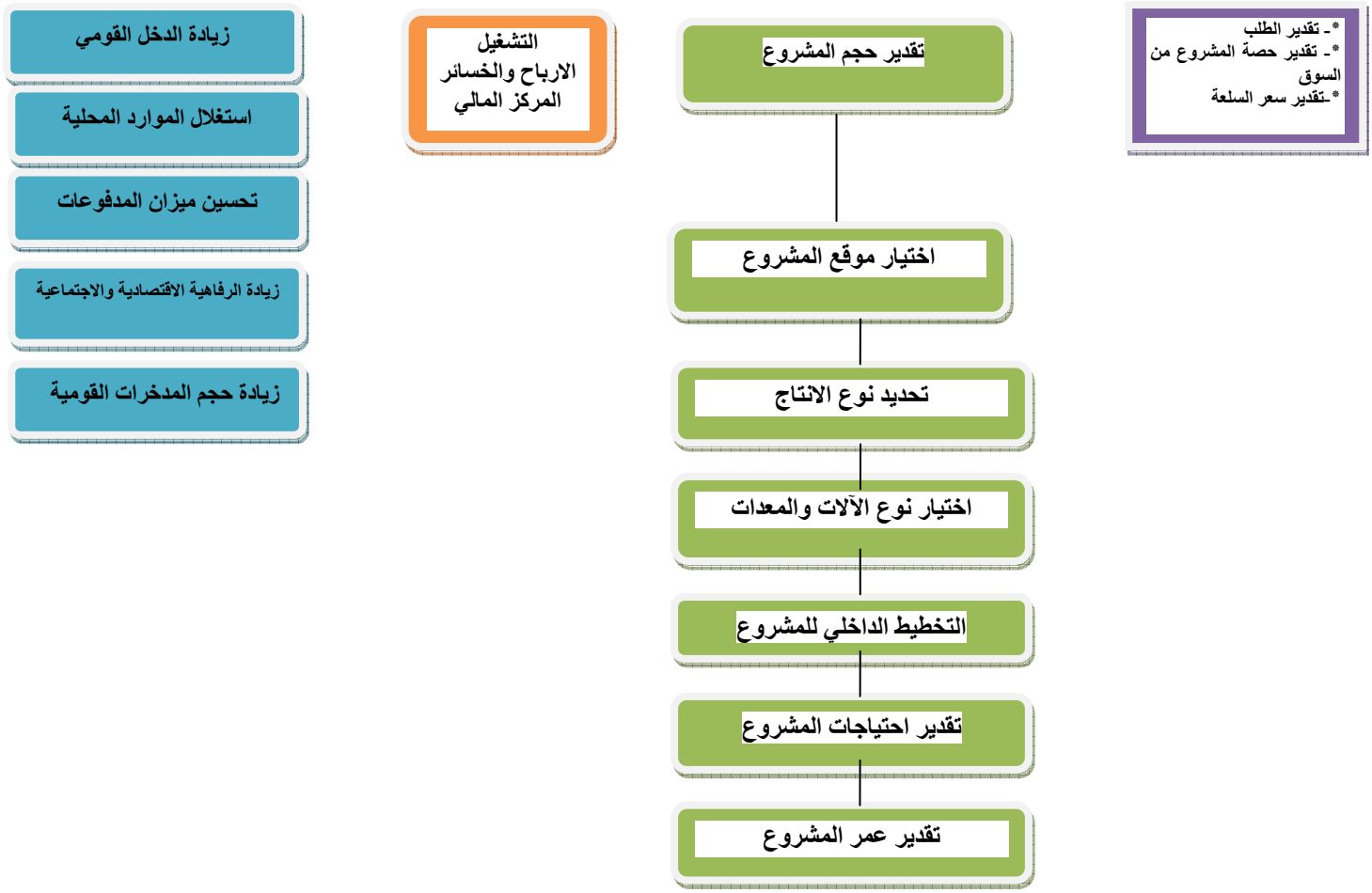
*- تقدير الطلب
*- تقدير حصة المشروع من السوق
*-تقدير سعر السلعة
تقدير حجم المشروع
اختيار موقع المشروع
تحديد نوع الانتاج
اختيار نوع الآلات والمعدات
التخطيط الداخلي للمشروع
تقدير احتياجات المشروع
تقدير عمر المشروع
التشغيل
الارباح والخسائر
المركز المالي
زيادة الدخل القومي
استغلال الموارد المحلية
تحسين ميزان المدفوعات
زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية
زيادة حجم المدخرات القومية